الوحدة الثالثة: المواصفات الهيكلية والوظيفية لمجتمع المعرفة

تمهيد:

يُعد مجتمع المعرفة نموذجا متقدما من التنظيم الاجتماعي والاقتصادي حيث يقوم على إنتاج المعرفة وتوزيعها واستثمارها كمورد استراتيجي رئيسي للتنمية، ولكي يتحقق هذا المجتمع بشكل فعّال ومستدام، لا بد من توافر مجموعة من المواصفات الهيكلية والوظيفية التي تشكل الأساس المادي والمعنوي لقيامه.

1-البنية التحتية التكنولوجية وشبكات المعلومات والاتصالات:

تمثل البنية التحتية التكنولوجية العمود الفقري لأي مجتمع معرفة حديث، فمن دون وجود أساس تقني متين لا يمكن تحقيق الانتشار السريع والفعال للمعرفة بين مختلف شرائح المجتمع. تشمل هذه البنية التحتية مجموعة واسعة من التقنيات الحديثة التي تعمل بشكل متكامل لضمان تدفق المعلومات بسلاسة وكفاءة عالية.

وفي صميم هذه البنية التحتية نجد تقنيات تبادل المعلومات المتطورة التي تتيح نقل كميات هائلة من البيانات في زمن قياسي، إلى جانب الشبكات السيبرانية الآمنة التي توفر الحماية اللازمة لهذه البيانات أثناء انتقالها. كما أن الإنترنت يشكل الوسيط الأساسي الذي يربط بين ملايين المستخدمين حول العالم، مما يسهل الوصول إلى المعرفة ويعزز من فرص التعاون والتشارك المعرفي عبر الحدود الجغرافية.

ولا تقتصر البنية التحتية على الجانب الرقمي فحسب، بل تمتد لتشمل تقنيات التواصل عن بُعد التي أصبحت ضرورة ملحة في عصرنا الحالي، حيث تمكّن الأفراد والمؤسسات من التواصل والتعاون بغض النظر عن المسافات الجغرافية .

ومن الجوانب المهمة أيضاً في هذا المحور نجد البنية المادية التي تدعم التفاعل والتعاون المعرفي، مثل قاعات الاجتماعات المجهزة بأحدث التقنيات، والمنصات الرقمية المتعددة الوسائط التي توفر بيئات تفاعلية غنية. هذه المنصات لا تقتصر على نقل المعلومات بل تتيح التعاون المفتوح بين الباحثين والمتعلمين، وتدعم التعلم الإلكتروني بأشكاله المختلفة، من التعليم المتزامن إلى التعلم الذاتي والتعلم التكيفي الذي يراعي احتياجات كل متعلم على حدة.

2- النظم التعليمية والبحثية كركائز أساسية لإنتاج المعرفة

تحتل النظم التعليمية والبحثية موقعا استراتيجيا في بناء مجتمع المعرفة، فهي المصنع الحقيقي لإنتاج المعرفة الجديدة وتطويرها ونشرها. إن دور هذه النظم لا يقتصر على نقل المعرفة الموجودة فحسب، بل يمتد إلى خلق بيئة خصبة للإبداع والابتكار وتوليد أفكار جديدة تسهم في حل المشكلات المعقدة التي تواجه المجتمع.

فالنظم التعليمية تعمل على توفير قاعدة معرفية سليمة ومتينة للأفراد منذ مراحلهم التعليمية المبكرة. هذه القاعدة ليست مجرد تراكم للمعلومات، بل هي بناء منظم يعزز من القدرات النقدية والتحليلية للمتعلمين، ويطور مهارات التفكير الإبداعي والابتكاري لديهم. من خلال مناهج دراسية متجددة تواكب التطورات العلمية والتقنية المتسارعة، يتم إعداد أجيال قادرة على التكيف مع المتغيرات المستمرة والمساهمة الفعالة في بناء مجتمع المعرفة.

ويتطلب بناء مجتمع معرفة فعال تطوير منظومة التعليم العالي بشكل خاص، لتصبح قادرة على تكوين أفراد متمكنين معرفياً ومهنياً. هذا التمكين لا يعني فقط إكساب الطلاب المعارف النظرية، بل يشمل أيضاً تزويدهم بالمهارات العملية والكفاءات المهنية التي يحتاجونها في سوق العمل المعرفي. كما أن دعم البحث العلمي والابتكار المستمر يشكل ركيزة أساسية لا غنى عنها، حيث تسهم المؤسسات البحثية في دفع عجلة التقدم المعرفي من خلال الدراسات والأبحاث الرائدة التي تفتح آفاقاً جديدة أمام التطور والتقدم وهذا ما تسعى له وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

إن تهيئة فضاءات تعليمية متطورة تتوافر فيها كل الإمكانيات اللازمة للتعلم والبحث والابتكار تعد من الأولويات الضرورية. هذه الفضاءات يجب أن تكون مرنة وقابلة للتكيف مع احتياجات المتعلمين المتنوعة، وأن توفر بيئة محفزة للتفكير الحر والنقاش البناء والتجريب الآمن. كما أن المناهج الدراسية يجب أن تخضع لعملية تحديث وتطوير مستمرة لتعكس أحدث التطورات في

مختلف مجالات المعرفة، مع التركيز على بناء المهارات الحياتية والمعرفية الأساسية كالتفكير النقدي، وحل المشكلات، والتعاون، والتواصل الفعال.

3-الاقتصاد المعرفي والصناعات الإبداعية القائمة على المعرفة

يمثل الاقتصاد المعرفي تحولا مهم في طبيعة النشاط الاقتصادي، حيث تصبح المعرفة والمعلومات والإبداع هي المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي بدلا من الموارد المادية التقليدية، وفي هذا النموذج الاقتصادي الجديد، يتم توظيف المعرفة والابتكار بشكل مباشر في خلق القيمة الاقتصادية المضافة، من خلال تطوير منتجات وخدمات مبتكرة تعتمد على الفكر والإبداع أكثر من اعتمادها على المواد الخام والعمالة التقليدية.

حيث تبرز الصناعات الإبداعية كأحد أهم ركائز الاقتصاد المعرفي، وتشمل مجالات متنوعة مثل الإعلام بأشكاله المختلفة، والفنون البصرية والأدائية، والتصميم الجرافيكي والصناعي، والابتكارات الرقمية التي تتضمن تطوير البرمجيات وتطبيقات الهواتف الذكية والألعاب الإلكترونية وغيرها، وجميع هذه المجالات تعتمد بشكل أساسي على الإبداع البشري والمعرفة المتخصصة، وتسهم بشكل كبير في إحداث تحولات اقتصادية وثقافية ملحوظة في المجتمعات.

إن الصناعات الإبداعية لا تكتفي بالمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي فحسب، بل تفتح أمام الشباب والمبدعين فرص عمل جديدة ومتنوعة تتطلب مهارات معرفية وإبداعية عالية. كما أنها تدعم التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال الابتكار المتواصل الذي يخلق قيمة مضافة عالية دون الحاجة إلى استنزاف الموارد الطبيعية. علاوة على ذلك، فإن هذه الصناعات تعزز من الهوية الثقافية للمجتمعات وتساهم في تصدير الثقافة والإبداع المحلي إلى العالم، مما يعزز من التواصل الحضاري والتبادل المعرفي بين الثقافات المختلفة.

يتطلب نجاح الاقتصاد المعرفي وازدهار الصناعات الإبداعية بيئة داعمة توفر الحماية للملكية الفكرية، وتشجع على الاستثمار في البحث والتطوير، وتسهل الوصول إلى التمويل والأسواق. كما أن التعاون بين القطاعين العام والخاص والمؤسسات الأكاديمية يشكل عاملاً حاسماً في تطوير هذا النوع من الاقتصاد وتعزيز قدرته التنافسية على المستوى العالمي.

4- العوامل المؤثرة في كفاءة مجتمع المعرفة

إن كفاءة مجتمع المعرفة وفعاليته في تحقيق أهدافه التنموية لا تتوقف فقط على توفر البنية التحتية والنظم التعليمية والاقتصاد المعرفي، بل تتأثر بمجموعة متشابكة من العوامل التي تحدد مدى نجاح المجتمع في توظيف المعرفة لتحقيق التقدم والازدهار. تتنوع هذه العوامل بين التقنية والسلوكية والتنظيمية، وجميعها تتفاعل بشكل معقد لتشكل البيئة العامة التي تحدد مستوى أداء مجتمع المعرفة.

من الناحية التقنية، يلعب التطور المستمر للتكنولوجيا الحديثة دوراً حاسماً في تسهيل عمليات تبادل المعلومات وإنتاج المعرفة. فكلما كانت التقنيات المستخدمة أكثر تطوراً وسهولة في الاستخدام، كلما ازدادت قدرة المجتمع على الاستفادة من الفرص المتاحة في العصر الرقمي. هذا يشمل تطوير واجهات استخدام أكثر بديهية، وتحسين سرعات الإنترنت وموثوقيتها، وتوفير أدوات تحليل البيانات المتقدمة، وتطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي التي تساعد في معالجة المعلومات واستخلاص المعرفة منها بكفاءة عالية.

أما من الناحية السلوكية، فإن اتجاهات الأفراد والمجتمع نحو المشاركة والتعاون تشكل عاملاً محورياً في نجاح مجتمع المعرفة. فالمعرفة تنمو وتتطور من خلال التشارك والحوار والتفاعل بين الأفراد، وليس من خلال الاحتفاظ بها في صوامع منعزلة. السلوكيات الإيجابية مثل الاستعداد للتعاون مع الآخرين، والانفتاح على الحوار البناء، والرغبة في مشاركة المعارف والخبرات، والقدرة على العمل ضمن فرق متعددة التخصصات، جميعها تعزز من تبادل المعرفة وتخلق بيئة خصبة للإبداع والابتكار. في المقابل، فإن السلوكيات السلبية كالانغلاق الفكري، والتردد في مشاركة المعلومات، والمقاومة للتغيير، يمكن أن تعيق بشكل كبير تطور مجتمع المعرفة وتحد من كفاءته.

لا يمكن إغفال دور العوامل التنظيمية والمؤسسية التي تدعم وتنظم عملية نشر المعرفة واستخدامها بفعالية. تشمل هذه العوامل السياسات والقوانين التي تحمي حقوق الملكية الفكرية وتشجع على الابتكار، والهياكل التنظيمية التي تسهل التعاون بين مختلف الجهات، وآليات الحوكمة التي تضمن الاستخدام الأخلاقي والمسؤول للمعرفة. كما أن وجود مؤسسات قوية وفعالة تدعم البحث العلمي وتشجع على ريادة الأعمال المعرفية يعد من الضروريات الأساسية لبناء مجتمع معرفة مزدهر. إن توفير بيئة تنظيمية محفزة وداعمة يسهم في خلق الثقة بين مختلف الأطراف المعنية ويشجع على الاستثمار في المعرفة والابتكار.

وعليه تتلخص هذه العوامل التي تؤثر في كفاءة مجتمع المعرفة، في:

- التعليم والتدريب: جودة نظم التعليم والتدريب تحدد قدرة الأفراد على الابتكار واستخدام المعرفة بشكل فعّال.
- البنية التحتية: وجود بنية تحتية تكنولوجية متقدمة يسهل الوصول إلى المعلومات ويعزز من كفاءة الاتصالات.
- السياسات الحكومية: تشجيع الحكومات على الابتكار ودعم البحث العلمي يساهم في بناء مجتمع معرفي قوي.
- الشراكات بين القطاعين العام والخاص: التعاون بين المؤسسات التعليمية، والقطاع الخاص، ومراكز البحث يعزز من إنتاج المعرفة.
- الثقافة والمعرفة العامة: المجتمع الذي يقدر المعرفة والثقافة يميل إلى دعم التعليم والبحث.

تتعاون هذه العوامل لتوفير بيئة مثلى لتداول المعرفة والإبداع، مما يؤدي إلى تطوير مستدام في مجتمع المعرفة.

وفي ختام هذه الوحدة، يتضح لنا أن المواصفات الهيكلية والوظيفية لمجتمع المعرفة تشكل منظومة متكاملة ومترابطة، حيث يكمل كل محور من المحاور الأربعة المحاور الأخرى ويعززها. فالبنية التحتية التكنولوجية توفر الوسائل والأدوات، والنظم التعليمية والبحثية تنتج المعرفة وتطورها، والاقتصاد المعرفي والصناعات الإبداعية توظف هذه المعرفة لخلق القيمة الاقتصادية والثقافية، بينما العوامل المؤثرة المختلفة تحدد مستوى الكفاءة والفعالية في تحقيق كل ذلك.

إن بناء مجتمع معرفة متطور وفعال يتطلب جهوداً متضافرة من جميع الأطراف المعنية، من صانعي السياسات والمؤسسات التعليمية والبحثية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأفراد أنفسهم. فقط من خلال هذا التكامل والتعاون يمكن بناء مجتمع يدعم الإبداع والابتكار بشكل حقيقي، ويحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، ويوفر لأفراده فرصاً متكافئة للنمو والتطور والمساهمة في بناء مستقبل أفضل للجميع.